Hawlyat Al-Montada مجلة حولية المنتدى

I. S. S. N. Print :1998 - 0841 I. S. S. N. onlie :2958 - 0455 Doi 10.35519 /0828

مشكلة الحدود العراقية الكويتية وتداعياتها العسكرية

The Iraqi-Kuwaiti border problem and its military repercussions

م.م. حسين مجيد عبد علي الجنابي
جامعة الكوفة – كلية التربية الأساسية

M.M. Hussein Majeed Abdul Ali Al-Janabi
University of Kufa
College of Basic Education
usseinmalhusnawi@gmail

تاريخ الإستلام: 2025/5/24 تاريخ القبول: 2025/6/12 تاريخ النشر: 2025/9/1

Recevied: 24 / 5 / 2025 Accepted: 12 / 6 / 2025 Published: 1 / 9 / 2025

الملخص

تعد الحدود الدولية من أهم موضوعات القانون الدولي فضلا عن أنها تشكل مصدرا لكثير من المنازعات الدولية وتعد سببا للعديد منها ، وكذلك تعد أكثرها شيوعاً في البحث كما تكون نشأتها خطرا على السلم والأمن الدوليين ، لمساسها بسيادة الدولة مباشرة وتهديدها لكيانها ووجودها، ويزخر الواقع الدولي بالعديد منها إذ يمكن القول أنه لم تسلم دولة على طول تاريخها من نزاع خاص بحدودها. ولعل حرب الخليج الثانية وما تلاها من تداعيات مؤلمة على المنطقة وما شكلته من نزاع حدودي بين العراق والكويت، لخير دليل على ما يمكن أن تؤول اليه أزمات الحدود العراقية الكويتية، وما قد تمثله من تهديد للسلم

والأمـن الدوليـين وخطـر عليهـما، لذلك نـرى أن مشـكلة الحـدود مـن الصعـب إيجـاد الحلـول لهـا لان كثـيراً مـن الـدول تتفـق في بدايـة الأمـر وسرعـان مـا تنقـض الاتفـاق. وحتـى القانـون الـدولي يـرى أن موضـوع الحـدود معضلـة مـن الصعـب اللجـوء اليهـا عـن طريـق الوسـائل السـلمية، وأحيانا قـد تـؤدي مشـكلة الحـدود إلى تعـرض السـلم والأمـن الدوليـين للخطـر. لـذا نـرى أن أزمـة الحـدود العراقيـة الكويتيـة لهـا أهميـة سياسـية كبـيرة طالمـا أن الحـدود هـي التـي تحـدد سـيادة الدولـة وكيانهـا الخـاص بهـا، أو قـد تـؤدي هـذه الأزمـة إلى نشـوب حـروب وصراعـات، وهـذه بدورهـا تـؤدي إلى تهديـد السـلم والأمـن الدوليـين. فمـن الراجـح اللجـوء إلى البحـث عـن هـذه المعضلـة التـي لا زالـت مسـتعصية لحـد الآن وهـي أزمـات الحـدود العراقيـة الكويتيـة.

Abstract

International borders are one of the most important topics of international law. They are also the source and cause of many international disputes. They are also the most commonly researched, and their emergence poses a threat to international peace and security, as they directly impinge on a state's sovereignty and threaten its very existence. International reality abounds with such disputes, and it can be said that no state throughout its history has been spared a border dispute. Perhaps the Second Gulf War and its painful repercussions for the region, including the border dispute between Iraq and Kuwait, are the best evidence of the potential consequences of Iraqi-Kuwaiti border crises and the threat they may pose to international peace and security. Therefore, we believe that border issues are difficult to resolve, as many countries initially agree only to quickly break them. Even international law considers the issue of borders a dilemma that is difficult to resolve through peaceful means, and sometimes border issues may even endanger international peace and security. Therefore, we believe that the Iraqi-Kuwaiti border crisis is of great political importance, as borders determine a state's sovereignty and its own entity. Otherwise, this crisis could lead to the outbreak of wars and conflicts, which in turn threaten international peace and security. It is

likely that this dilemma, which remains intractable to date, will be investigated: the Iraqi-Kuwaiti border crises.

المقدمة

أن للحدود الدولية أهمية خاصة لما تتمتع به الدول من موقعها الاستراتيجي المتميز ، وتجعلها ذات سيادة كاملة تتمتع باستقلالية بذاتها ، إذ يمكن القول لكل دولة في العصر الحديث حدود سياسية تسمى بالحدود الدولية ، وبهذه الحدود حرمة معينة تضمنها المعاهدات الدولية والمواثيق ، ولهذا تعد الحدود الدولية من أهم موضوعات القانون الدولي فضلا عن أنها تشكل مصدرا لكثير من المنازعات الدولية وتعد سببا للعديد منها ، وكذلك تعد أكثرها شيوعاً في البحث كما تكون نشأتها خطرا على السلم والأمن الدوليين ، لمساسها بسيادة الدولة مباشرة وتهديدها لكيانها ووجودها، ويزخر الواقع الدولي بالعديد منها إذ يمكن القول أنه لم تسلم دولة على طول تاريخها من نزاع خاص بحدودها. ولعل حرب الخليج الثانية وما تلاها من تداعيات مؤلمة على المنطقة وما شكلته من نزاع حدودي بين العراق والكويت، لخير دليل على ما يمكن أن تؤول اليه أزمات الحدود العراقية الكويتية، وما قد تمثله من تهديد للسلم والأمن الدوليين وخطر عليهما، لذلك نرى أن مشكلة الحدود من الصعب إيجاد الحلول لها لان كثيراً من الدول تتفق في بداية الأمر وسرعان ما تنقض الاتفاق. وحتى القانون الدولي يرى أن موضوع الحدود معضلة من الصعب اللجوء اليها عن طريق الوسائل السلمية، وأحيانا قد تؤدي مشكلة الحدود إلى تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. لذا نرى أن أزمة الحدود العراقية الكويتية لها أهمية سياسية كبيرة طالما أن الحدود هي التي تحدد سيادة الدولة وكيانها الخاص بها، أو قد تؤدي هذه الأزمة إلى نشوب حروب وصراعات، وهذه بدورها تؤدي إلى تهديد السلم والأمن الدوليين. فمن الراجح اللجوء إلى البحث عن هذه المعضلة التي لا زالت مستعصية لحد الآن وهي أزمات الحدود العراقية الكويتية. وأصبحت الحدود ضرورية في العصر الحديث، لأن خط الحدود يحدد المدى الذي تستطيع فيه الدولة

أن تمارس سيادتها وسلطانها وحق الانتفاع بها، وينصرف هذا المفهوم على المجال البري والمائي والجوي ، من أجل تنظيم العلاقات بينهما وبين غيرها من الدول ولتحفظ لسكانها حقوقهم على أراضيهم وخط الحدود ، كما بين المدى الذي تمارس الدولة عليه سيادتها. ومن ذلك تبين أن خط الحدود ليس مجرد خط يرسم الخريطة ليفصل بين دولتين متجاورتين أو أكثر، وإنما له أهمية كبيرة من النواحي السياسية والقانونية والإقتصادية والاجتماعية ، وهكذا نستطيع القول أن الحدود عنصر أساسي من مكونات الدولة[١]. فلا بد الإقليم الدولة أن يكون محدداً بحدود تستطيع الدولة أن تمارس سلطانها واختصاصها على الأشخاص والأشياء ضمن هذا الإقليم ، فالحد عنده تنتهي سيادة دولة وتبدأ سيادة دولة أخرى ، ويمكن تصنيف الحدود على أساس طبيعتها، فهي إما أن تكون حدوداً طبيعية (Boundaries Natural) أو حدوداً اصطناعية (artificial Boundaries) وأول من أشار إلى هذا التصنيف اللورد كرزون ١٩٠٧ وبعده فاوست ١٩١٨ وثم بوجز ١٩٤٠.[٢] وهناك من عرف الحدود بأنها حد الإقليم الذي تمارس عليه الدولة حقوق السيادة[٣] وهناك من عرفها بأنها المحددة للإقليم الذي تمارس عليه الدولة سيادتها المانعة [٤]. والبعض الآخر عرفها بخطوط ترسم على الخرائط لتبين الأراضي التي تمارس فيها الدولة سيادتها ووظيفة هذه الحدود

الفصل الأول

الجذور التاريخية للحدود العراقية الكويتية

كانت التقسيمات في المناطق العربية تعود لرغبة الوالي العثماني ونفوذ الولاة في هذه المناطق . أما بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية وسيطرة سلطات الانتداب , تزامناً مع اكتشاف حقول النفط , أصبحت هذه الدول تخطط لبسط السيطرة ونفوذها في منطقة الخليج .

حيث تزعمت بريطانيا السيطرة وأخذت تخطط وترسم وفقاً لمصالحها الإستراتيجية في المنطقة . لقد كانت رغبات الدول الكبرى هي التي أرست ركائز الكيانات السياسية الحديثة من خلال

مجموعة من الاتفاقات ساهمت بريطانيا تحديداً في إبرامها وهي بذاتها سعت إلى أنشاء دولة العراق أولاً عام ١٩٢٠ واحتفظت لأسباب خاصة بها بمنطقة الكويت حتى العام ١٩٦١ لتعلنها دولة مستقلة جديدة, ولا ننسى بأن الأزمة بدأت منذ عام ١٨٧٠ [٥] , حينها كانت الكويت تابعة لولاية البصرة تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية إلا أنه اشتدت الأزمات بعد اتفاقية الحماية السرية لعام ١٨٩٩ وكانت اغلب الأزمات تدور حول خلافات الحدود بين العراق والكويت عندما اتفق شيخ الكويت مبارك الصباح مع السلطات البريطانية بوضع الكويت التي كانت تابعة لولاية البصرة تحت الحماية البريطانية وتم له ذلك عام ١٨٩٩[٦], حيث تم الإعلان عن اتفاقية الحماية السرية في عام ١٩٠٠, حينها بدء التوتر عند السلطان العثماني من محاولة بريطانيا فصل الكويت عن الإدارة العثمانية وعلى الرغم من عقد اتفاقية الحماية السرية إلا أن هذه الاتفاقية لم تعط الكويت استقلالاً عن الإمبراطورية العثمانية حيث بقيت حتى الحرب العالمية الأولى جزءاً من الدولة العثمانية وتخضع إدارياً لولاية البصرة [٧].

ومن خلال هذه الاتفاقية حاولت الكويت كخطوة أولى أن تنفصل عن العراق وتكوين دولة مستقلة بذاتها وفك ارتباطها بالعراق إدارياً وسياسياً واجتماعيا من هنا بدأت الخلافات بين السلطان العثماني والشيخ مبارك الصباح واستمرت الخلافات حتى قيام العراق كدولة مستقلة عام ١٩٢٠ وبعد هذا العام استمرت المطالبة بضم الكويت للعراق تارة وترسيم الحدود بين العراق والكويت تارة أخرى , ولم يتفق الطرفين واستمر العراق بالمطالبة حتى عام ١٩٦١, وبعد ذلك اتفق الطرفان عام ١٩٦٣ إلا أنه سرعان ما لم يتم الاعتراف بهذا الاتفاق من قبل العراق وهكذا أخذ العراق يطالب بالكويت حتى بدأت أشد الأزمات عام ١٩٩٠ باجتياح العراق للكويت .

المبحث الأول

الخلاف الحدودي العراقي الكويتي

تعود جذور الخلافات الحدودية العراقية الكويتية إلى القرن السادس عشر، وهي في حينه كانت عبارة عن خلافات حدودية بين بريطانيا

والدولة العثمانية بسبب خضوع العراق السيادة العثمانية .

ويرى المؤرخون أن تلك الخلافات كانت جزءا من صراع مرير أوسع نطاقا بين هاتين الدولتين. ذلك الصراع الذي كان ظاهره مذهبياً وجوهره مصالح مادية و أطماعاً توسعية. ولم يكن الدور الأجنبي غائبا، بل كان المحرض على ذلك الصراع على حساب دولة واحدة قسمت إلى دولتين، وهذا ما خططت له بريطانيا سابقا في اتفاقية الحماية عام ١٨٩٩ من أجل مصالحها في المنطقة إذ بدأت الخلافات تتطور وتيرة بعد وتيرة بين العراق والكويت مما أدى إلى نشوب نزاع عنيف بينهما، إذ استغلت الإدارة الأميركية التطلعات العراقية والمطالب الحدودية المبنية على خلفية الحق التاريخي ، ومهدت لهجوم القوات العراقية على الكويت واحتلالها . هذا ما تركته بريطانيا بتعقيد الحدود بين العراق والكويت لكي تستثمرها أميركا لمصلحة دورها الجديد في المنطقة.

المطلب الأول

معاهدة الحماية لعام ١٨٩٩م

كان الخلاف بين العراق والكويت هو خلاف حدودي والذي يعود وقت ظهور الكويت ككيان سياسي . ففي البداية كان هناك خلاف على الكويت , دار بين بريطانية والدولة العثمانية إذ أصدر الوالي التركي المقيم في البصرة بلاغاً عام ١٨٧٠ أعلن فيه أن الكويت (سنجقيه) عثمانية تابعة لولاية البصرة في العراق. ولما اشتد التنافس بين القوات البريطانية والعثمانية على الكويت سارعت بريطانيا إلى عقد معاهدة الحماية عام (١٨٩٩) ثم اتفق الجانبان البريطاني والعثماني عام ١٩١٣ , على منح الكويت استقلالاً ذاتياً ضمن الإمبراطورية العثمانية مقابل اعتراف الباب العالي بمعاهدة ١٨٩٩ . وحينذاك وعلى هذا الأساس رسمت أول خريطة للكويت وانتهى بذلك الصراع على الكويت بين الجانبين البريطاني – العثماني وأضحت الحدود غير الواضحة التي اتفق عليها لتفصل الكويت والبصرة[٨].

ففي عام ١٩٢٣ جرى تبادل للرسائل بين الوكيل السياسي البريطاني في

الكويت الميجور مور وبين المندوب السامي البريطاني في العراق السير برسي كوكس , تقررا هذه الرسائل الحدود العراقية – الكويتية بعدما قد خرج العراق من النفوذ العثماني وأصبح تحت الانتداب البريطاني بعد تخلي الدولة العثمانية بموجب معاهدة (سيفر) عن كل حقوقها في الأراضي الواقعة خارج أوروبا.

وقد استند تقرير الحدود العراقية الكويتية على الخط الأخضر المرسوم عام ١٩١٣, والذي يمر جنوب منطقة جبل سنام وصفوان وأم قصر والتي بقيت جميعها داخل الحدود العراقية[٩], إلا أن هذا الترسيم لم يعط العراق منفذاً بحرياً على الخليج .

وفي عام ١٩٣٢ بدأت الصحف العراقية تعلن حول ضرورة ضم الكويت بدعوى التخلص من عمليات تهريب الأسلحة والبضائع إلى العراق وهذا الأمر كان يضر باقتصاد البلد . لكن الشيخ أحمد الجابر قام بزيارة للعراق وتعهد للملك غازي بمنع عمليات التهريب ومعاقبة فاعلية.

وفي عام ١٩٣٢ بدأت المراسلات بين رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد وبين شيخ الكويت أحمد الجابر وبين الوكيل السياسي البريطاني في الكويت والتي جرى خلالها تأكيد الحدود القائمة بين العراق والكويت على أساس اتفاق عام ١٩١٣ ومراسلات عام ١٩٢٣,كما جرى تأكيد ملكية الكويت لجزيرتي وربه و بوبيان .

قام الملك غازي بإنشاء محطة إذاعية ركزت على تأكيد تابعية الكويت للعراق , وأن على العراق أن يضم الكويت بالقوة المسلحة في حالة فشل الوسائل السلمية[١٠] .

وكان هدف العراق من ضم الكويت هو دائماً للحصول على إطلالة مناسبة على الخليج لبناء ميناء كبير بدل ميناء البصرة . وبناءً على اقتراح بريطاني تم بناء ميناء أم قصر المطل على خور الزبير , وهناء طرأ تغيير على المطالبة العراقية , فتحولت إلى مطالبة بتخلي الكويت عن جزيرتي وربه و بوبيان بهدف السيطرة على مداخل ميناء أم قصر. فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية , طالبت الكويت بترسيم الحدود مع العراق , إلا أن العراق لم يوافق على طلب الكويت إلا بتخليها عن جزيرتي وربه و بوبيان , وظلت الخلافات بينهما شبه مجمدة , حتى

جاء عام ١٩٦١ , ليشهد أول أزمة حقيقية بين العراق والكويت إذ عاد العراق بالمطالبة بالكويت كلها[١١].

ففي ١٩حزيران عام ١٩٦١, وقعت بريطانيا اتفاقية جديدة مع الكويت ألغت بموجبها اتفاقية الحماية البريطانية على الكويت لعام ١٨٩٩ والاستعاضة منها بـ(علاقات صداقة وتشاور) واستعداد الحكومة البريطانية بمساعدة الكويت حين الطلب , وكانت الحكومة الكويتية قد مهدت للاستقلال وبعد خمسة أيام من إعلان الانسحاب البريطاني واستقلال الكويت بدأت الأزمة العراقية الكويتية , حين أعلن رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم , في مؤتمر صحفي تم عقده في بغداد , أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق . وقال رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم «لقد قررت الجمهورية العراقية عدم الاعتراف باتفاقية عام ١٨٩٩لأنها وثيقة مزورة , ولا يحق لأي فرد في الكويت أو في خارج الكويت التحكم بالشعب الكويتي وهو من الشعب العراقي, وقد قررت الجمهورية العراقية حماية الشعب العراقي في الكويت والمطالبة بالأراضي التابعة لولاية البصرة بكامل حدودها , وعدم التنازل عن شبر واحد من أراضيها»

وفي يوم ٢٦ حزيران عام ١٩٦١, وزعت الحكومة العراقية على سفراء الدول العربية والأجنبية في بغداد مذكرة جاء فيها أن الكويت جزء من العراق , وأن تلك الحقيقة أكدها التاريخ ولن يفلح الاستعمار في طمسها أو في تشويهها , فقد كانت الكويت تابعة لولاية البصرة حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى[١٢].

كما أعلن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء العراقي عن عزمه على تعيين شيخ الكويت قائمقاماً لقضاء الكويت التابع للواء البصرة , وعن ضم جيش الكويت إلى حامية البصرة .

وفي نفس التاريخ (٢٦ حزيران / يونيو ١٩٦١) أصدرت الحكومة الكويتية بياناً جاء فيه «أن الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة كاملة معترف بها دولياً .وأن حكومة الكويت , ومن ورائها شعب الكويت بأسره , مصممة على الدفاع عن استقلال الكويت وحمايته , وأن حكومة الكويت تعلن ذلك بثقة عالية بأن جميع الدول المحبة للسلام ولاسيما الدول

العربية الشقيقة , ستساند الكويت في المحافظة على استقلالها «[١٣] . ولم يتخذ رئيس الوزراء العراقي أية خطوه عسكرية لضم الكويت سوى إعلان برقية رئيس أركان الجيش العراقي اللواء أحمد صالح ألعبدي للزعيم العراقي , التي جاء فيها أن « أن الجيش رهن الإشارة « إضافة إلى برقيات قادة الفرق.ويرى البعض أن عبد الكريم قاسم بدأ وكأنه استغل الظرف لتأكيد مطالبة العراق التاريخية بالكويت,لكن الحماسة البريطانية للتدخل وحماية الكويت دفعت الرئيس العراقي إلى أطلاق تصريحات استهدفت على ما يبدو التقليل من احتمال نشوب أي نزاع . وتقدم شيخ الكويت عبد الله إلى بريطانيا يطلب المساعدة . ويرى جون بولوك أن الطلب تم بضغط أميركي, وأن الضغط جاء من وزارة الحربية البريطانية, وليس من وزارة الخارجية[١٤] ولم يصدر ممثل بريطانيا في الكويت جون رشمون , أية توصيه بضرورة المساعدة العسكرية البريطانية , فوزارة الحربية البريطانية قالت أن لديها تقارير سرية بأن الدبابات العراقية كانت تستعد للزحف من البصرة نحو الكويت مع أن كان هناك شهود في ذلك المكان يقولون أنه لا علم لهم بذلك .

وأن الخلاف العراقي الكويتي بدأ فرصه ذهبية لبريطانيا كي تظهر بريطانيا بأن لها قوة معتبرة ودور خاص في العالم العربي .

لهذا بدأت القوات البريطانية الوصول إلى منطقة الكويت في الثالث من تموز عام ١٩٦١ وكان عدد قواتها ٣٥٠٠ جندي وأيضاً رست السفينة الحربية البريطانية (بولويرك) الحاملة للطائرات الهليكوبتر ورجال الكومندوس قبالة الشاطىء, وقامت القوات البريطانية بحفر الخنادق على بعد عشرين ميلاً شمال مدينة الكويت على طريق البصرة , وبقيت الحدود العراقية الكويتية مفتوحة , وكان الموطنون الكويتيون يقومون بإعمالهم كالمعتاد , بينما عانى الجنود البريطانيون كثيراً بسبب قساوة الطقس .

وكان الكثير منهم يتعرض للموت والإغماء باستمرار وأيضاً قامت بعض الدول العربية بالتحرك نحو الكويت لإحلال القوات العربية محل القوات البريطانية .

وبدأت القوات البريطانية

بالانسحاب في ٧ تموز/ يوليو وحلت محلها القوات التابعة لجامعة الدول العربية مؤلفة من قوات مصرية وسعودية . لكن بريطانيا عادت ثانية إلى وضع قواتها في حالة استنفار , عقب عودة عبد الكريم قاسم إلى المطالبة بالكويت, بعد ثلاثة أشهر من بدء الأزمة ولكن الأمر لم يتعد حدود التصريحات وظلت الأمور على ما هي , كما بقيت القوات المصرية والسعودية في منطقة الكويت , حتى الانقلاب الذي أطاح بالزعيم العراقي عبد الكريم قاسم عام ١٩٦٣ , على إثره انسحبت القوات وقام الحاكم الجديد في بغداد إلى تهدئه الأجواء مع الكويت حينها انضمت الكويت إلى الأمم المتحدة في أيار عام ١٩٦٣ لتصبح العضو رقم ١١١.

وفي تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٦٣ أعلن العراق اعترافه باستقلال الكويت , كما أكدت الحكومة العراقية الجديدة استعدادها لإنهاء الخلاف مع الكويت وترسيم الحدود بينهما[١٥].

فألفت لجنتان اجتمعتا مرات عدة , إلا أنهما فشلتا في التوصل إلى نتيجة . ودخل الخلاف بينهما مرة أخرى واستمر مرحلة جمود عشرة سنوات . حيث جاءت الأزمة الثانية التي سنتعرض لها في المطلب الثاني وكانت هذه الأزمة تدور حول الخلاف الحدودي بين العراق والكويت .

المطلب الثاني

اتفاق عام ١٩٧٣م

في عام ١٩٧٣, نشبت الأزمة الثانية بين العراق والكويت لكنها امتازت هذه الأزمة عن الأزمة الأولى بكون المطالب العراقية هذه المرة هي مطالب حدودية ,أي ترسيم الحدود بينهما وليست حول السيادة الكويتية برمتها . وبدأت الأزمة في عام ١٩٧٣ , عندما دخلت القوات العراقية واستولت على مركز الصامتة الحدودي الكويتي وتوغلت القوات العراقية داخل الأراضي الكويتية بعدة كيلومترات, وبالتزامن مع هذا الهجوم,أبلغ العراق الأمين العام لجامعة الدول العربية آنذاك محمود رياض , بأن العراق سحب اعترافه باتفاق عام ١٩٦٣ , ودعا إلى أجراء محادثات عراقية كويتية لبحث مشكلة الحدود .

وتحركت الدول العربية لتفادي الأزمة ومنع تكرار ما حدث عام ١٩٦١, فنجحت جهود الدول العربية

المكثفة في إنهائها , وعادت القوات العراقية إلى داخل حدودها . بعدها زار ولي العهد الكويتي بغداد حول تسوية لمشكلة الحدود وترسيمها بشكل واضح .

إلا أن بغداد طالبت المسؤول الكويتي بجزيرتي وربه وبوبيان , مع تغير بسيط في فحوى المطلب , إذ طلب العراق من الكويت بتأجيره الجزيرتين لمدة ٩٩ عاماً , على أن تبقى تحت السيطرة الكويتية , إلا أن المسؤول الكويتي رفض طلب العراق هذا , وعاد دون تحقيق هدفه لكن استثمرت الحكومة الكويتية الاعتراف العراقي بسيطرتها على الجزيرتين فباشرت ببنائهما وتشديد السيطرة عليهما . وبقى وضع جزيرتي وربه و بوبيان معلقاً وهما تحت سيطرة الكويت واستمر العراق بالمطالبة بهما [١٦]. وبدأت الزيارات وتبادل الرسائل بين الطرفين بعد أن تحسنت العلاقات بين البلدين .

وفي شباط ١٩٧٣ تكررت زيارة الوفد الكويتي إلى العراق بناء على دعوة موجهه من وزير الخارجية العراقي لإنهاء مشكلة الحدود , وكان الموقف العراقي واضحاً حيث لم يوافق على ترسيم الحدود وفقاً للأسس التي يدعي بها حكام الكويت كون جزيرتي وربه و بوبيان والشريط المقابل لهما يقعان ضمن الأراضي الكويتية[١٧] .

وبحلول العشرين من آذار من العام نفسه بدأت حدة الأزمة من جديد بين العراق والكويت فتوترت العلاقة بينهما من جديد عندما قامت الحكومة الكويتية استغلال انشغال العراق بالعصيان المسلح في شمال العراق, فبدأت بالتوسع بالأراضي العراقية ,مما دفع القوات العراقية إلى أعادة السيطرة على المركز الموجود في الصامتة[١٨] .

والأزمة تركزت حول مشكلة الحدود البرية والبحرية , ومسائل التهريب التي تفشت عبر الحدود وطرائق مكافحتها , ومشروع نقل المياه العذبة من شط العرب إلى الكويت[١٩] . والمنطقة التي أثيرت الأزمة بسببها تشمل أربعة أقسام , القسم الأول منها يمتد على طول وادي الباطن , كون اتفاقية الحدود سمت الوادي خطاً فاصلاً من دون أن تذكر تبعية هذه المنطقة لأي من الطرفين .

والقسم الثاني هو نقطة جنوب

صفوان حيث تذكر اتفاقية عام ١٩٣٢ أن الحدود الكويتية تبدأ بعد ميل واحد من آخر نخله جنوب صفوان , وهذا ليس تحديداً دقيقاً كون الاعتماد على النخل في التحديد لا يعد وضعاً ثابتاً فهو لا يدوم في نفس المنطقة بمرور الزمن[٢٠]. أما القسم الثالث فهو المتعلق بالمنطقة الممتدة من صفوان وحتى البحر مسافة ثمانية كيلو مترات تقريباً الذي يقع فيه مركز الصامتة الذي تفجرت الأزمة بسببه , أما القسم الأخير فهو الذي يتعلق بالمياه الإقليمية والمطالبة العراقية بحق استخدام جزيرتي وربه و بوبيان لمناورات أسطوله في مياه الخليج العربي[٢١] .

وبذلك يمكن القول إن الأسباب نفسها هي التي تكون وراء تفجر الأزمات الحدودية المتكررة بين الطرفين , كون الأساس الذي اعتمد عليه واحداً , وهي الاتفاقيات التي جرت على يد الساسة البريطانيين كانت السبب في إثارة هذه الخلافات.

وجرت مباحثات بين الجانبين بعد حادثة الصامتة وذلك خلال الزيارة التي قام الوفد العراقي برئاسة وزير خارجية العراق في نيسان عام ١٩٧٣, فلم يعترف الجانب العراقي بالرسائل المنسوبة لنوري السعيد عام ١٩٣٢ ولا بالمحضر الموقع عام ١٩٦٣ , وعاود العراق بالمطالبة بالجزيرتين والساحل المقابل لهما, مقابل ذلك يسمح العراق للكويت بتثبيت الحدود لكل منهما[٢٢].

وحين بدأت الحرب العراقية – الإيرانية في أربعة أيلول لعام ١٩٨٠ تعطلت المفاوضات بخصوص ترسيم الحدود مرة أخرى[٢٣], وتوقفت المباحثات بين العراق والكويت نتيجة لهذه الحرب , وعلى الرغم من ذلك قدمت الكويت دعماً كبيراً إلى العراق على مدى ثمانية سنوات الحرب . صحيح أن الحكومة العراقية مارست ضغوطاً كبيرة للحصول على هذا الدعم, إلا أن الحكومة الكويتية رأت في حاجة العراق إلى الدعم فرصة مؤاتية لإنهاء مشكلة الحدود معه .

وعندما توقفت الحرب في الثامن من أب عام ١٩٨٨ وجدت الكويت أنه لابد من استثمار حالة انشغال العراق في الحرب مع إيران لإنهاء مسألة ترسيم الحدود[٢٤] .

وقام ولي العهد ورئيس الوزراء

الكويتي , الشيخ سعد العبد الله , بزيارة إلى بغداد على رأس وفد كويتي كبير. وكانت مسألة الحدود على رأس قائمة المطالب , إلا أن الوفد لقي رفضاً من الجانب العراقي حول موضوع ترسيم الحدود الذي ينتقص من حقوقه في اقتطاع أجزاء من أراضية وعدم حصوله على منفذ مناسب على الخليج .

على أثر ذلك طالب الكويتيون بديونهم المستحقة على العراق والتي تبلغ ٣٧ مليار دولار, وكان العراق يأمل على أقل شي أن تلغي الكويت هذه الديون أو أن تؤجلها لحين أن يستعيد العراق اقتصاده . لا أن تضغط عليه بالمطالبة بديونها . واستمرت الكويت بهذه المطالبة والضغط عليه هي ودولة الإمارات وذلك بزيادة ضخ النفط عن النسبة المخصصة لهم في الأوبك,وهذا سبب انخفاض سعر برميل النفط من (٢١-١٨) دولار إلى (١١) دولار للبرميل الواحد , مما أضر بعائدات العراق من منتجاته النفطية وأضر بالتالي بالاقتصاد العراقي[٢٥] , وبخسارة مالية تقدر بحوالي (١٠-٧) مليارات دولار سنوياً .

ومن جهة أخرى تجاوزت الكويت حوالي ٤٢ كيلو متر من الأراضي الموجودة في حقل الرميلة(٣) وقام العراق بعدة محاولات لحل قضية الديون إلا أن محاولاته لقيت رفضاً من الجانب الكويتي وتم ربطها بمسألة ترسيم الحدود والاعتراف بسيادة الكويت .

وخلال الزيارة التي قام بها أمير الكويت إلى بغداد في أيلول ١٩٨٩ أقترح الجانب العراقي معاودة البحث في الموضوع وحله بأسلوب أخوي وأقترح الجانب الكويتي توقيع معاهدة عدم الاعتداء[٢٦] . إلا أن ولي العهد الكويتي سعد العبد الله ربط مسألة الديون المترتبة على العراق بمسألة ترسيم الحدود واعتراف بالسيادة الكويتية , وهذا ما أثارة أيضاً سعد العبد الله في مؤتمر جده في أب ١٩٩٠ مع الجانب العراقي لكن هذه المحاولة باءت بالفشل أيضاً بسبب إصرار الجانب الكويتي على تجاهل المطالب العراقية وعلى أثر ذلك استمرت الأزمة بين الطرفين إلى أن دخلت القوات العراقية الأراضي الكويتية في الثامن من أب ١٩٩٠ [٢٧] .

المبحث الثاني

الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠ وتداعياته العسكرية

أن تاريخ النزاع العراقي الكويتي قديم يمتد إلى زمن ترسيم الحدود بين البلدين في عهد الانتداب البريطاني وكانت فترات طويلة تسودها علاقات جيدة من حسن الجوار حتى عام ١٩٦١ عندما نادى الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم بأن الكويت هي جزء من العراق وتابعة لمحافظة البصرة الجنوبية , وبعد مدة عبد الكريم قاسم وقع محضر لترسيم الحدود بين العراق والكويت عام ١٩٦٣ [٢٨] . وبقيت بعض المشاكل الحدودية حول جزيرتي وربه و بوبيان حيث يعدها العراق حيوية لأمنه العسكري والاقتصادي, وفي زمن الحرب العراقية الإيرانية قدمت الكويت الكثير من المساعدات المالية للعراق لغرض شراء الأسلحة وغير ذلك وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية , قامت الكويت والإمارات بإتباع سياسة إغراق السوق النفطية الذي أدى بطبيعته إلى انخفاض أسعار النفط بما يتراوح بين ١٣-١١ للبرميل الواحد . وبما أن العراق خرج من الحرب مثقل بديون باهظة بلغت أكثر من سبعين مليار دولار والمعروف أن العراق يعتمد في إيراداته المالية على النفط بشكل أساس وعليه تعرض العراق لخسارة مليارات الدولارات بسبب هذه السياسة النفطية من قبل الكويت والإمارات مما أدى إلى اتهامهم بإلحاق الأذى بالعراق من جراء هذه السياسة وبالتالي عدم قدرة العراق على تسديد ديونه الخارجية ,وفي ٢ أب١٩٩٠ أعاد العراق ليعلن عن طريق رئيسه صدام حسين أن الكويت جزء من دولة العراق وهي تابعة له ولكن هذه المرة ترافق الإعلان مع الاحتلال العسكري, وهكذا دخلت القوات العراقية إلى الكويت واحتلتها , لتبدأ ثالث واعنف أزمة في تاريخ العلاقات الثنائية [٢٩] .

اجتياح العراق للكويت عام ١٩٩٠

أن ما حصل في الثاني من أب عام ١٩٩٠ يعتبر بمثابة الكارثة التي اجتاحت منطقة الخليج العربي[٣٠] , وكانت خلافات الحدود هي الذريعة المباشرة لاندلاع الأزمة , عندما قامت المملكة العربية السعودية بوساطة بين العراق

والكويت لحل مسألة الحدود بين الطرفين عقد في هذا الشأن اجتماع عراقي – كويتي في جدة[٣١] في الأول من أب /أغسطس ١٩٩٠ . وأبدى رئيس الوفد الكويتي الشيخ سعد العبد الله الصباح , تصلباً شديداً في موقف بلاده حيال الادعاءات العراقية .

وفي وقت لاحق اكتشف الأمر بأن الكويت حصلت عن ضمانات من قبل الإدارة الأميركية بعدم قيام العراق بأي إجراء عسكري ضد الكويت,الأمر الذي دفع الوفد الكويتي إلى إبداء تصلب لم يظهر في محاولات الكويت السابقة في حل مشكلة الحدود مع العراق .

أما الجانب العراقي فقد حضر الاجتماع فيما كانت حكومته قد اتخذت قرار الاجتياح العسكري للكويت , بعد نتائج الاجتماع هل هي بصالح العراق وإرضاء الطرفين أم غير ذلك وأخيرا توقف الاجتماع دون الوصول إلى نتائج مرضية للطرفين غادر ممثل العراق , عزت الدوري عائداً إلى بغداد . وفجر اليوم التالي عبرت القوات العراقية الحدود الكويتية وخلال ساعات احتلت الكويت العاصمة وبقية أجزاء البلاد, وتمكنت حكومة الكويت وأميرها من الفرار إلى السعودية وتأليف حكومة منفى هناك[٣٢] .

دخل العراق إلى الكويت بقيادة الفيلق الثامن (الحرس الجمهوري) المكون من ست فرق أربع منها مدرعة هي ٢١ و٢٣ و٢٥ و٢٧ وفرقتان ميكانيكيتان هما الفرقة التاسعة والفرقة العاشرة وكانت القوات الكويتية غير قادرة على صد هجوم القوات العراقية التي كانت أكثر تمرساً في القتال , لذلك كان من الطبيعي أن تنهار القوات الكويتية بسرعة . وبعد بدء الهجوم بثلاث ساعات , وصلت القوات العراقية إلى خليج الكويت في منطقتي الجرة والجهراء وبعد خمس ساعات استطاعت القوات العراقية من الدخول إلى عاصمة الكويت . ومع بزوغ ضوء يوم ٢ أب /أغسطس ١٩٩٠ تم أنزال قوات عراقية في العاصمة اتجهت فوراً إلى قصر الأمير في وسمان .

إلا أن إعضاء الحكومة وعلى رأسهم الشيخ جابر الأحمد الصباح , كانوا قد غادروا الكويت نحو السعودية[٣٣] .

في البداية, برر العراق دخول قواته إلى الكويت على أنها استجابة لنداء وجهته قوى وطنية كويتية , وأعلن عبر إذاعة وتلفزيون بغداد , تأليف «حكومة الكويت الحرة المؤقتة «دون الإعلان عن أسماء هذه الحكومة . وبعد ذلك بدأ العراق الاتصال بشخصيات كويتية معارضة, معروفة باتجاهاتها القومية , لتنصيبها في هذه الحكومة. إلا أن هذه الشخصيات رفضت ذلك فأضطر إلى تنصيب عدد من العسكريين ,على رأسهم المقدم علاء حسين الذي ظهر على شاشة التلفزيون يستقبله الرئيس العراقي في بغداد , وهو كويتي من أصل عراقي وفي السابع من أب / أغسطس ١٩٩٠ أعلن العراق ضم الكويت رسمياً , في إطار سمي الوحدة الاندماجية الكاملة .

بعد ذلك تدخلت المساعي العربية لحل الأزمة العنيفة إلا أنها باءت بالفشل[٣٤], وادعى العراق بأن هذا الضم تم بناء على طلب من « الحكومة الحرة المؤقتة « لكون الكويت فرعاً من العراق الأصل بحسب ما جاء في البيان العراقي, والحقيقة أن ضم الكويت وما رافقه من عودة الحديث عن الحق التاريخي للعراق نقل الخلاف الحدودي مرة أخرى من مجرد خلاف على مناطق حدودية وجزر[٣٥] , إلى مطالبة بكامل الأرض الكويتية بعدما ظلت خلافاً حدودياً منذ عام ١٩٦٣ .

منذ بدء الأزمة بادرت إطراف عربية بتحركات سريعة لتطويقها ولاسيما جامعة الدول العربية . لكن هذه الجهود لم يكن لها تأثير على تفادي الأزمة العراقية الكويتية , لأسباب كثيرة منها تردي الوضع العربي وعدم امتلاكه عناصر التأثير[٣٦] .

وأيضاً الإعداد العالمي لإتمام الغزو وجعله أمراً واقعاً . يضاف إلى هذه الأسباب والذي يكون أهمها « أطراف دولية « على الحؤول دون نجاح الجهود العربية أو الإقليمية لمعالجة الأزمة.في المقابل نرى أن التحرك الدولي أتخذ طابع السرعة والدقة والإعداد العسكري والتقني, وأخذه في الحسبان مسبقاً,وهو ما يعيدنا إلى موضوع التحريك الخارجي واستغلال الدول الكبرى فتيل مشاكل الحدود , لتحقيق مصالحها الإقليمية والدولية , وقد جرى الحديث , وكتب كثيراً عن دفع الإدارة الأميركية للحكومة العراقية باتجاه احتلال

الكويت واهم مؤشر يورد في هذا السياق للحديث الذي دار بين سفيرة الولايات المتحدة الأميركية ابريل غلاسبي والرئيس العراقي صدام حسين . في ٢٥ / ٧ / ١٩٩٠ في بغداد وقد قالت له ((بحسب النص الذي وزعته وكالة الأنباء العراقية ونشرته الصحف العراقية) : ((ليس لنا رأي في شأن الصراعات العربية – العربية , مثل خلافات الحدود بينكم وبين الكويت ...إن الرئيس بوش لا يعتزم إعلان حرب اقتصادية ضد العراق)) .

وأيضاً شهادة وزير الدفاع الأميركي ريتشارد تشيني أمام مجلس الشيوخ الأميركي في يوم الثاني عشر من أيلول / سبتمبر عام ١٩٩٠ التي قال فيها ((أن الولايات المتحدة الأميركية رصدت الحشود العراقية الضخمة على حدود الكويت قبل عملية الاجتياح)) وهذا يدل بوضوح على دور الإدارة الأميركية في دفع العراق على اجتياح الكويت ففي ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠ نشرت صحيفة لوس أنجلس تايمس تحقيقاً نسبت فيه إلى مسؤولين أميركيين قولهم ((أن الولايات المتحدة قد علمت أن القوات العراقية أجرت مناورات لمدة سنتين على الأقل استعداداً لهجومها على الكويت[٣٧] , وذلك بمقتضى خطة كانت تهدف في النهاية إلى غزو حقول النفط في شرق السعودية)) .

من هنا نرى أن تعامل الإدارة الأميركية مع الأزمة منذ بدايتها , لا يدل على أنها فوجئت بها فقد سارع الرئيس الأميركي جورج بوش إلى إدانة الغزو , كما أعلن تجميد الودائع المالية والممتلكات الكويتية العراقية في الولايات المتحدة. وطالب الاتحاد السوفياتي بوقف تسليم العراق أية أسلحة قد تكون في طريقها إليه .

كما أصدر الرئيس الأميركي بوش في اليوم الأول للغزو , أوامره لسفن حربية أميركية عدة بالتوجه إلى منطقة الخليج . فعندما أرسلت أمريكا جيشها للجزيرة العربية غداة الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ [٣٨] , تحركت الولايات المتحدة من خلال الأمم المتحدة لاستصدار قرارات من مجلس الأمن الدولي[٣٩] , لأدانه الغزو العراقي والمطالبة بالانسحاب من الكويت وفرض المقاطعة الاقتصادية على العراق قرار(٦٦١/١٩٩٠), وعدم الاعتراف بضم

الكويت قرار ١٩٩٠/ ٦٦٢))، وفرض الحصار البحري قرار(٦٦٥/١٩٩٠)، والحصار الجوي (٦٧٠/١٩٩٠) كما كشفت الإدارة الأميركية تنسيقها مع الاتحاد السوفياتي , فزار وزير خارجيتها موسكو في اليوم التالي للغزو , ليصدر بياناً مشتركاً بإدانة الغزو . ثم كانت القمة الأميركية - السوفياتية في هلسنكي (١٠ أيلول/ سبتمبر١٩٩٠) كل هذا يدل على أن الولايات المتحدة الأميركية لها مخطط مسبق لهذا الغزو ولوضع العراق في الشرك من أجل توسيع مصالحها الإستراتيجية في المنطقة والسيطرة على زمام الأمور في منطقة الخليج والنتيجة واضحة حصد الفلاح ثمار الأرض التي استولى عليها .

المطلب الأول

موقف مجلس الامن الدولي في تسوية الخلاف الحدودي بين العراق والكويت

صدر مجلس الأمن مجموعة حول الأزمة التي نشبت بين العراق والكويت منذ الثاني من أب عام ١٩٩٠ وحتى كانون الأول عام ١٩٩٣، وبلغ مجموع القرارات ٢١ قرارا والقرارات التي تطرقت إلى موضوع الحدود هي تبدأ بقرار ٦٨٧,٦٤٠ ,٨٣٣,٧٧٣[٤٠] واول قرار يصدر بعد غزو القوات العراقية الكويت هو قرار ٦٦٠ المتخذ في الجلسة رقم (٢٩٣٢) المجلس الأمن التي عقدت في ٢ أب ١٩٩٠ أي بعد أحدى عشر ساعة فقط الذي ادان فيه الغزو العراقي للكويت .

وكان هذا التحرك السريع لمجلس الأمن يدعو إلى القول ، بأن مجلس الأمن قد أخذ زمام المبادرة ليسد الطريق أمام أي حل تفاوضي أو دبلوماسي بين العراق والكويت.

وقد نصت الفقرة الثانية من القرار أنفاً «يطالب المجلس أن يسحب العراق قواته فوراً ودون قيد أو شرط إلى المواقع التي كانت تتواجد فيها في ١ من أب ١٩٩٠[٤١]، أي إلى الفئة الحدودية التي كانت بينهما من دون اعتراف رسمي - قبل تفجر الأزمة في الثاني من أب ١٩٩٠.

نصت فقرته الثالثة على دعوة الطرفين لحل الخلافات بينهما عن طريق التفاوض[٤٢] . ولأن الحدود كانت أحد مسببات الخلاف كان لا بد على المجلس أن يلتزم هو نفسه بأن يدعوا الطرفين من أجل حل

الخلاف بينهما عن طريق المفاوضة إلا أنه تجاوز ذلك بإصداره القرار ٦٨٧ الذي ينص على أن تحل مسألة الحدود بينهما عن طريق لجنة تابعة للأمم المتحدة.

ونجد أن جميع القرارات التي اتخذها مجلس الأمن تنطوي تحت الفصل السابع الذي يحمل عنوان (المادة التاسعة والثلاثون من ميثاق الأمم المتحدة) ، ومما ساعد المجلس على إصدار مثل هذه المجموعة من القرارات في مدة وجيزة إضافة إلى أنها اتخذت تحت هذا الفصل من الميثاق، في التغيرات الحاصلة في العلاقات الدولية[٤٣] ، ورجحان كلمة الولايات المتحدة وهيمنتها على المجلس فهي لم تعد عضواً من بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وإنما انفردت بمركز مسيطر بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتلاشي تأثيره في العلاقات الدولية حيث أنها لم تستطيع أن تتخذ مثل هذه الإجراءات أيام القطبية الثنائية ووجود الاتحاد السوفياتي كقوة منافسة للولايات المتحدة ، ففي تلك المدة لم يتخذ مجلس الأمن مثل هذه الإجراءات في حالات مماثلة مثال ذلك اختلال الأراضي الفلسطينية من قبل الكيان الصهيوني عام ١٩٦٧ وغزو مصر من قبل كل من بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني علم ١٩٥٦ واجتياح الكيان الصهيوني لجنوب لبنان عام ١٩٨٢[٤٤].

وبإصداره لتلك القرارات قد ابتعد مجلس الأمن عن ميثاق الأمم المتحدة لأنه أغفل واجبه في حفظ السلم والأمن الدوليين الذي يمليه عليه الميثاق ، حيث كان من الواجب عليه أن يضمن هذا السلم والأمن ضماناً لتنفيذ قراراته الملزمة بالوسائل الدبلوماسية والسياسية قبل اللجوء إلى القوة العسكرية . وعندما أتجه مجلس الأمن في قراراته إلى الفصل السابع لم يكن اعتباطياً حيث كان يهدف من وراء ذلك، تشديد القبضة على العراق باتخاذه التدابير العسكرية عند العراق ، بينما كان يتعين عليه أن يبدأ بالفصل السادس وهو حل النزاعات بالطرق السلمية ، فكان قرار مجلس الأمن ٦٧٨ لسنة ١٩٩٠، أن يأذن لقوات التحالف عند العراق باستخدام كافة الوسائل لإخراج القوات العراقية من الكويت، بالرغم من أن هناك امكانية لحل الأزمة حلاً سياسياً ووفقاً لنصوص

ميثاق الأمم المتحدة .

واستخدام القوة ضد العراق أمر يحدث أول مرة في تاريخ المنظمة الدولية تجاوز الهدف الذي صدر من أجله وهو إخراج القوات العسكرية العراقية من الكويت إلى إعلان حرب على العراق ودخول القوات العسكرية المتحالفة داخل أراضيه وليس من هدفها إخراج القوات العراقية من الكويت فقط ، وإنما تدمير قوته العسكرية والاقتصادية وارهاب الشعب العراقي من خلال القصف الذي قامت به قوات التحالف على السكان المدنيين في العراق إضافة إلى فرض الحصار الاقتصادي[٤٥] .

وكان المستفيد من وراء ذلك الولايات المتحدة والدول الأوربية من السيطرة على منابع النفط في منطقة الخليج والسعودية[٤٦] .

والسؤال الذي يخطر في الذهن لماذا لم تحل الأزمة في إطار الجامعة العربية كون أحد أسبابه هو نزاع حول الحدود ، وأن تتخذ موقفا أكثر جدية ؟

فبالرغم من أن كلاً من العراق والكويت قدما مذكراتهما إلى الأمين العام للجامعة العربية إلا أنه لم يكن هناك موقف فعلي للجامعة إزاء الأزمة بسبب التصعيد السريع لها ، وأيضا أخذ زمام المبادرة من قبل مجلس الأمن الذي لم يترك مجالاً لأي حل تفاوضي في إطار عربي أو غير عربي .

أن هذا القول لا يسوغ عدم فاعليتها في احتواء مثل هذه الأزمات ، أما بسبب القصور في الإطار القانوني لتسوية المنازعات العربية عامة وبالتالي منازعات الحدود في ميثاق الجامعة العربية، أو أن الحساسية الشديدة التي تظهر عند المحاولة لمعالجة. نزاع حدودي معين بين الدول العربية هي التي تمنع من أن يكون للجامعة العربية دوراً أكثر فاعلية[٤٧].

وبإصدار مجلس الأمن قرار ٦٨٧ في نيسان ١٩٩١، الذي وضع شروط قوات التحالف لوقف العمليات الحربية ضد العراق، والذي تضمن شروطاً غاية في الصعوبة في مختلف الموضوعات - وهي عادة الشروط والقيود التي تضعها الدول المنتصرة في الحروب على الدول الخاسرة - منها مسألة ترسيم الحدود من جانب مجلس الأمن، وانشاء لجنة تابعة للأمم المتحدة للقيام بهذه

المهمة[٤٨]، يكون مجلس الأمن قد تسلم الدور كاملاً ولم يترك أي تدخل عربي لحل الأزمة .

ضمن اختصاص الدول العربية صاحبة الشأن ، ولم تشهد العلاقات الدولية ومنذ أن وجدت الدول القومية قيام منظمة دولية نيابة عن الدول نفسها ومن غير تفويض من قبلها بالتدخل في ترسيم حدودها[٤٩] .

وفي حالة حدوث نزاعات حول الحدود يمكن حلها بالوسائل السلمية وفي حالة عدم نجاحها تحال القضية إلى هيئة قضائية أو هيئة تحكيم دولية أي تحل بالوسائل القضائية ويكون ذلك باتفاق أطراف النزاع، وموضوع النزاع العراقي – الكويتي أحد جوانبه هو نزاع على الحدود فكان بإمكان مجلس الأمن أن يدعوا الطرفين أن يحيلا النزاع إلى محكمة العدل الدولية وفقا للمادة ٣٦ من ميثاق الأمم المتحدة .

إلا أننا نجد أن أساس ترسيم الحدود قد تم بموجب قرار صدر عن مجلس الأمن وهو قرار سياسياً وليس قضائياً ، ذلك هو القرار المرقم (٦٨٧) المتخذ في الجلسة (٢٩٨١) التي عقدت في ٣ نيسان ١٩٩١ حيث نص من بين مسائل عدة على ماياتي :

١- أن يحترم العراق والكويت حرمة الحدود الدولية وتخصيص الجزر على النحو المحدد في «المحضر المتفق علية بين دولة الكويت والعراق بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف والأمور ذات العلاقة « الذي تم توقيعه في بغداد في ٤ تشرين الأول ١٩٦٣ لممارسة سيادتها ، وسجل هذا المحضر لدى الأمم المتحدة ونشرته الأمم المتحدة في الوثيقة ٧٠٦٣ ، الأمم المتحدة مجموعة المعاهدات ١٩٦٤.

٢- يطلب من الأمين العام اتخاذ ما يلزم من ترتيبات مع العراق والكويت لتخطيط الحدود بينهما مستعينا بالمواد المناسبة وبما فيها الخريطة الواردة في وثيقة مجلس الأمن ٢٣٢٤١٢ وأن يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً عن ذلك خلال شهر واحد.

٣- يقرر أن يضمن حزمة الحدود الدولية المذكورة أنفاً وأن يتخذ جميع التدابير اللازمة حسب الاقتضاء لتحقيق هذه الغاية وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

وابدى العراق موافقته على القرار

برغم الانتقادات لما جاء في بنوده[٥٠] ، وهذه الموافقة جاءت نتيجة الضغط باستخدام القوات العسكرية ضده وتشديد العقوبات الاقتصادية والعسكرية وهي موافقة مشوبة بعيب الإكراه التي تبطلها قانوناً . الكويت قعدت صدور هذا القرار إعمالا للشرعية الدولية والميثاق الأمم المتحدة[٥١] ووفقاً لقرار أنفاً تم أنشاء لجان تابعة للأمم المتحدة وهذه اللجان هي :

١- اللجنة التابعة للأمم المتحدة لتخطيط الحدود الدولية بين العراق والكويت وفقاً للمحضر المتفق علية بين الدولتين ، الذي تم توقيعه في ٤ تشرين الثاني ١٩٦٣ وتم تسجيله لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة[٥٢] .

٢- بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت وتتضمن ولايتها مراقبة الممر المائي (خور عبد الله) الواقع بين العراق والكويت والمنطقة المنزوعة السلاح الممتدة عشر عشر كيلو مترات أي (٦ أميال) في داخل الأراضي العراقية، وخمسة كيلو مترات (٣ أميال) داخل الكويت ، لردع الانتهاكات صغيرة النطاق للحدود ، من خلال وجودها في هذه المنطقة ومراقبتها لها ، ولمراقبة أي أعمال عدوانية أو غير ذلك من الأعمال تصدر من احدى الدولتين على الأخرى .

٣- اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة للأشراف على أسلحة التدمير الشامل العراقية.

٤- لجنة الأمم المتحدة للتعويضات لإدارة صندوق دفع التعويضات .

وعملاً بالفقرة الثالثة من القرار (٦٨٧) قام الأمين العام للأمم المتحدة بإعداد تقرير ليقدمه إلى مجلس الأمن حول موضوع ترسيم الحدود بموجب التخويل الذي يمنحه اياه ، وهذا التقرير يتضمن تفاصيل عن تشكيل اللجنة ونظامها الداخلي ومهامها والاختصاصات التي تضطلع بها .

المطلب الثاني

موقف الجامعة العربية في تسوية الخلاف الحدودي بين العراق والكويت

تقدم كل من العراق والكويت بمذكرة لشرح موقفهما من الأزمة للأمين العام لجامعة الدول العربية ، وفي الواقع أن مذكرة العراق للأمين العام كانت مركزة على سياسة

إنتاج وتصدير وتسعير البترول من جانب كل من الكويت والإمارات والتي أضرت بالعراق - من وجهة نظر المذكرة العراقية - كما أشارت المذكرة العراقية إلى حقول بترول الرميلة وإقامة لمنشأت نفطية عليها ، أي أن المذكرة العراقية قد أضافت إلى جانب مسألة سياسات إنتاج وتسعير البترول من جانب الكويت موضوع الحدود بين البلدين خاصة في ما يتعلق بحقل الرميلة ، على هذا ردت الكويت بمذكرة إلى الأمين العام الجامعة الدول العربية تدافع فيها عن نفسها في سياسة إنتاج وتسعير البترول ، وفي ما يتعلق بموضوع الحدود دعت الكويت إلى تشكيل لجنة عربية في نطاق الجامعة ينفق على أعضائها ، لكي تفصل في موضوع ترسيم الحدود بين العراق والكويت على أساس المعاهدات والوثائق القائمة بين العراق والكويت، وقام العراق بتقديم مذكرة للأمين العام ردا على مذكرة الكويت ، ومع تصاعد الخلاف بين الدولتين سارعت الكويت إلى إرسال رسائل إلى رؤساء وملوك الدول العربية ، كما بعثت الكويت بمذكرة للأمين العام للأمم المتحدة .

في الواقع، إن تقديم المذكرات من كلا الطرفين كان بهدف التغطية السياسية للنزاع كما إنها تضمنت قضية الخلاف على الحدود بين البلدين فالجامعة العربية لم يكن لها موقف فعلي تجاه الأزمة بسبب التصاعد السريع لها فبعد فشل الجهود العربية من جانب بعض الدول العربية وخاصة مصر[٥٣] ، وجاء الغزو العراقي للكويت لهذا اجتمع مجلس الجامعة بصورة عاجلة وأصدر بياناً يدعو إلى سحب القوات العراقية فوراً والدعوة لمؤتمر قمة عربية طارئ، وبالفعل تداعت الدول العربية لعقد قمة عربية طارئة في القاهرة لبحث أعنف أزمة في تاريخ العلاقات الثنائية .

دعت القمة العربية إلى انسحاب القوات العراقية من الكويت فوراً وإعادتها إلى مواقعها سابقا، وأكد البيان تأييد القمة للإجراءات التي اتخذتها السعودية ودول الخليج الأخرى إعمالاً لحق الدفاع الشرعي وفقاً لأحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية ، وقد أيد القرار كل من مصر ، السعودية ، الكويت

، قطر ، سلطنة عمان ، الأمارات العربية المتحدة ، البحرين ، سوريا ، السعودية ، الصومال ، المغرب ، لبنان ، وتحفظ على القرار كل من الأردن ، السودان ، موريتانيا ، فيما وقف ضد القرار كل من العراق ليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية وامتنع عن التصويت كل من الجزائر واليمن فيما تغيبت تونس عن المؤتمر، وفي ضوء غياب الإجماع العربي وطبقاً لميثاق الجامعة الدول العربية فإن قرارات القمة تعتبر ملزمة للدول التي عارضتها[٥٤] .

ورغم كل هذه المحاولات من قبل الدول التي أيدت القرار ، أنتقد العراق بشدة موقف الدول العربية التي أيدت قرارات القمة[٥٥] .

واقترح مبادرة تدعو إلى انسحاب العراق من الكويت مقابل انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وانسحاب القوات الأميركية من السعودية[٥٦] ، فكان الرد الأميركي والإسرائيلي حاسما بالرفض.

في ١٩٩٠/٩/٣٠، العقد اجتماع الوزراء الخارجية العرب جددوا فيه الدعوة للانسحاب من الكويت وعدم الاعتراف بضم العراق للكويت، وطالب البيان بحماية المدنيين على الأراضي الكويتية[٥٧] .

اثر ذلك اعلنت الأمانة العامة للجامعة أن الأمين العام الشاذلي القليبي قد استقال من منصبه دون توضيح أسباب الاستقالة كما تم التوافق على نقل مقر الجامعة من تونس التي القاهرة مجدداً[٥٨] .

ويمكن القول أن القصور في الإطار القانوني التسوية المنازعات العربية عامة وبالتالي منازعات الحدود في ميثاق الجامعة العربية ، أو الحساسية الشديدة التي تظهر عند المحاولة لمعالجة نزاع حدودي معين بين الدول العربية في التي تمنع من أن يكون للجامعة دور فعال[٥٩] .

وبهذا تكون جامعة الدول العربية قد فشلت فشلاً ذريعاً اتجاه التطورات الدراماتيكي الناجمة عن تمسك العراق بموقفه الرافض لأي شكل من أشكال التسوية مع الكويت ، وان جامعة الدول العربية فقدت كل الوسائل الممكنة للتدخل في هذا الموضوع بعد وضع مجلس الأمن يده عليه وبعدما بانت القوات الأميركية مسيطرة على أرض الواقع، من هنا باتت الكلمة الفصل للجنة الدولية لترسيم الحدود العراقية الكويتية المؤلفة طبقاً للقرار ٦٨٧

(١٩٩١) ووفقا لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الفقرة الثالثة من هذا القرار، من خمسة أعضاء يتم تعيينهم من قبل الأمين العام وهذا ما سنبحثه لاحقاً في المطلب الثاني .

الخاتمة

أولاً : المقترحات :

١- انشاء لجنة مشتركة بين العراق والكويت لتسوية القضايا المتعلقة بالحدود بين الدولتين وحل الخلافات بالطرق السلمية وفق القوانين .

٢- الرجوع الى الاتفاقيات الحدودية بين الدولتين بإشراف الأمم المتحدة لضمان الالتزام بالقوانين الدولية .

٣- لضمان سيادة كلا الدولتين من خلال السياسات الدبلوماسية وليس العسكرية .

٤- الرجوع الى الجذور التاريخية وكيفية ترسيم الحدود بين الدولتين باشراف الامم المتحدة وتسوية الخلافات الحدودية الشائكة .

ثانياً : الاستنتاجات :

١- السبب الرئيسي لأزمة الحدود بين العراق والكويت هو النزاع على السيادة والحدود وخصوصاً عندما تم ترسيم الحدود من قبل الاستعمار البريطاني والعثماني ورفض بعض الاطراف من الاعتراف بها .

٢- اجتياح العراق للكويت عام ١٩٩١ كان سبب في تفعيل الازمة مما أدى الى تدخل دولي لفض النزاع وهذا أدى الى تحول في تاريخ المنطقة سياسياً وعسكرياً .

٣- كان للتداعيات العسكرية تأثير سلبي على سيادة العراق من خلال فرض الحصار الاقتصادي على العراق والعقوبات المفروضة عليه تحت البند السادس من ميثاق الامم المتحدة .

٤- الخيار الدبلوماسي افضل من الاختيار العسكري الذي يؤدي الى نتائج سلبية على العراق بدلاً من الحفاظ على المصالح الوطنية وحماية الامن الاقليمي .

الهوامش:

١-محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافية والمشكلات الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧١، ص١٠٤

٢-محمد سامي عبد المجيد ، أصول القانون الدولي العام ، ج ١ ، الجماعة الدولية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية ١٩٨٦.

٣-محمد إبراهيم حسن ، الجغرافية السياسية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ٥٦ .

٤- Boggs, S.W,International Boundaries, New York ,١٩٦٦ ,p.٥

٥- سالم مشكور, نزاعات الحدود في الخليج ...معضلة السيادة والشرعية, مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ,ط١, بيروت , ١٩٩٣ ,ص٩٧ .

٦- د. مصطفى عبد القادر النجار, التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي , مطبعة جامعة البصرة، البصرة، ١٩٧٥ , ص٧٥ .

٧-آيبي جمال الدين , أزمة الخليج جذورها التاريخية ووقائعها الحالية , دار الهدى للطباعة والنشر,عين بليلة, الجزائر , ١٩٩٠, ص ٣٩ .

٨- سالم مشكور , نزاعات الحدود في الخليج ... معضلة السيادة والشرعية , مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق , ط١ , بيروت , ١٩٩٣. ص ٩٧.

٩- رضا هلال , الصراع على الكويت ...مسألة الأمن والثروة, ط١ , سينا للنشر , القاهرة , ١٩٩١,ص١٢٤.

١٠- أحمد سعيد نوفل , أرضية الصراع في الخليج العربي ,المستقبل العربي , ع (١٥٠) , آب ١٩٩١.

١١- سالم مشكور , نزاعات الحدود في الخليج ...معضلة السيادة والشرعية, مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق,ط١, بيروت , ١٩٩٣, ص٩٩ .

١٢- رضا هلال , مصدر سابق , ص٢٢ .

١٣- سالم مشكور , مصدر سابق , ص١٠٠ .

١٤- سالم مشكور , مصدر نفسه, ص١٠٠ .

١٥- سالم مشكور ,مصدر سابق , ص١٠٢ .

١٦- غسان سلامه و(آخرون) , الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ,ج١, ط١, مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ١٩٨٩ , ص٦٦

١٧- قسم التوثيق في دار النضال، حرب الخليج (وثائق وحقائق), ط١ ، دار النضال, بيروت، ١٩٩١، ص٢٠٦ .

١٨- محمد مظفر الادهمي , من موهافي إلى الكويت الطريق إلى حرب الخليج , مصدر سابق ,ص٢٢٣ .

١٩- د. صلاح العقاد , نزاع الحدود بين العراق والكويت , مجلة السياسة الدولية، ع(٣٣)، مؤسسة الاهرام للنشر، القاهرة، تموز ١٩٧٣ ,ص١١٣ .

٢٠- خالد السرجاني جذور الأزمة بين العراق والكويت , مصدر سابق ,ص١٦.

٢١- د. صلاح العقاد , نزاع الحدود بين العراق والكويت , مصدر سابق , ١١٣ .

٢٢- حرب الخليج (وثائق وحقائق), مصدر

سابق , ص٢٠٧-٢٠٦ .
٢٣- رسالة وزير خارجية العراق إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية, جريدة الثورة العراقية , ع(٧٣٥٢), ١٩/١٩٩٠ , ص٣ .
٢٤- وزارة الثقافة والأعلام , مسألة الكويت , مصدر سابق , ص٢٧ .
٢٥- أحمد سعيد نوفل , أرضية الصراع العربي في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي ع(١٥٠), مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١، ص٩٤-٩٣ .
٢٦- محمد حسين هيكل , حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ط١، مؤسسة الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٢ , ص٣٠٢ .
٢٧- د. غسان ألعزي , مستقبل العراق كمحدد لمستقبل المنطقة , مجلة شؤون الأوسط , ع(١٠٥) , مركز الدراسات الإستراتيجية , صيف ٢٠٠٨ , ص١٣١ .
٢٨- فلاح عبد الحسن عبد أيوب , العراق بين الحصار والاحتلال وفقاً لإحكام القانون الدولي , رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية الحقوق- قسم الدراسات العليا , الجامعة الإسلامية في لبنان,٢٠١٠,ص١٤.
٢٩- سالم مشكور , مصدر سابق , ص١٠٤ .
٣٠- محمد حسنين هيكل, مصدر سابق, ص٣٠٢ .
٣١- أحمد سعيد نوفل , مصدر سابق ,ص٩٤ .
٣٢- سالم مشكور , مصدر سابق , ص١٥٤ .
٣٣- سالم مشكور , مصدر سابق , ص١٥٤.
٣٤- أحمد سعيد نوفل , مصدر سابق , ٩٤
٣٥- حرب الخليج (وثائق وحقائق) , مصدر سابق , ص٢٠٧-٢٠٦ .
٣٦- بطرس بطرس غالي ,الدبلوماسية العربية في مواجهة المنازعات الإقليمية , مجلة السياسة الدولية، ع(٣٢)، مؤسسة الاهرام للنشر، القاهرة، نيسان، ١٩٧٣ , ص٢٣ .
٣٧- سالم مشكور , مصدر سابق , ص١٥٧ .
٣٨- د. غسان ألعزي , سقوط النظرية الأمنية التقليدية , مجلة شؤون الأوسط ع (١٠٥) مركز دراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق , شتاء ٢٠٠٢ , ص٣٥ .
٣٩- سالم مشكور, مصدر سابق , ص١٥٧ .
٤٠- ينظر : بطر من بطرس على الأمم المتحدة والنزاع بين العراق والكويت ١٩٩٠-١٩٩٦، سلسلة الكلب الزرقاء ، المجلد التاسع - الأمم المتحدة ، نيويورك - ١٩٩٦ ، ص ١٦ .
٤١- الفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن (٦٤٠/١٩٩٠) ، ٢ أب ١٩٩٠ ، وثيقة مجلس الأمن رقم ٢August-٦٦٠/S/RES (١٩٩٠) .
٤٢- الفقرة الثالثة من قرار مجلس الأمن ٦٦٠ / ١٩٩٠ ، ٢ أب ١٩٩٠ ، وثيقة مجلس الأمن رقم ٢-٦٦٠/S/RES August (١٩٩٠).
٤٣- محمد عبد الله الدوري ، قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بقمة الخليج . بحث في كتاب (القانون الدولي وأزمة الخليج) ، دار الحكمة للطباعة والنشر بغداد ، ١٩٩٢ ، ص ١٣.
٤٤- محمد عبد الله الدوري - مرجع نفسه ،ص٣٠.
٤٥- محمد عبد الله الدوري ، قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بأزمة الخليج

بحث في كتاب (القانون الدولي وأزمة الخليج) ، دار العامة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٢ ، ص ٣٠.

٤٦- مرجع نفسه، ص ٢٧.

٤٧- عمر عز الرجال، جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية مجلة السياسة الدولية ، ع (١١١) ، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٢٠٥.

٤٨- ضارى رشيد الياسين، مدى شرعية قرارات مجلس الأمن هذا العراق (بحث) غير منشور الكلية القانون ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥، ص ١١٢.

٤٩- وثيقة مجلس الأمن رقم ٢٢٤٥٧/S .

٥٠- وثيقة مجلس الأمن رقم ٢٢٤٣٢/٥ .

٥١- قرار مجلس الأمن ٦٠٧/ (١٩٩١) ، ٣ نيسان ١٩٩١ وثيقة مجلس الأمن رقم (١٩٩١) ٦٨٧,٣April/S/RES .

٥٢- الفقرة الثالثة من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ /(١٩٩١) ٣ نيسان ١٩٩١ وثيقة مجلس الأمن رقم (١٩٩١) /.٦٨٧,٣April/S/RES .

٥٣- عمر عز الرجال، جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية مجلة السياسة الدولية، ع (١١١) مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٣ ص ٢٠٤ .

٥٤- النهار ، بيروت ، ١٩٩٠/٨/١١ .

٥٥- النهار ، بيروت ، ١٩٩٠/٨/١١ .

٥٦- السفير ، بيروت ، ١٩٩٠/٨/١٣ .

٥٧- النهار ، بيروت ، ١٩٩٠/٩/٥ .

٥٨- السفير ، بيروت ، ١٩٩٠/٩/٥ .

٥٩- عمر عز الرجال ، مرجع سابق، ص ٢٠٥ .

المصادر

الكتب العربية

١)آيبي جمال الدين , أزمة الخليج جذورها التاريخية ووقائعها الحالية , دار الهدى للطباعة والنشر,عين بليلة, الجزائر , ١٩٩٠.

٢)بطر بطرس على الأمم المتحدة والنزاع بين العراق والكويت ١٩٩٠-١٩٩٦، سلسلة الكلب الزرقاء ، المجلد التاسع - الأمم المتحدة ، نيويورك - ١٩٩٦ .

٣)حسن ألجلبي , مبادئ الأمم المتحدة وخصائصها التنظيمية , معهد البحوث والدراسات العربية , بغداد, ١٩٧٠ .

٤)رضا هلال , الصراع على الكويت ...مسألة الأمن والثروة, ط١ , سينا للنشر , القاهرة , ١٩٩١.

٥)سالم مشكور , نزاعات الحدود في الخليج ... معضلة السيادة والشرعية , مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق , ط١ , بيروت , ١٩٩٣.

٦)عمر عز الرجال، جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية مجلة السياسة الدولية، ع (١١١) مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٣ .

٧)غسان سلامه و(آخرون) , الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي ,ج١, ط١, مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ١٩٨٩ .

٨)قسم التوثيق في دار النضال، حرب الخليج (وثائق وحقائق), ط١ ، دار النضال, بيروت، ١٩٩١.

٩)محمد إبراهيم حسن ، الجغرافية

السياسية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ١٩٩٩.
١٠)محمد حسنين هيكل, حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ط١، مؤسسة الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٢ .
١١)محمد سامي عبد المجيد ، أصول القانون الدولي العام ، ج ١ ، الجماعة الدولية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية ١٩٨٦.
١٢)محمد عبد الغني سعودي ، الجغرافية والمشكلات الدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧١.
١٣)محمد عبد الله الدوري ، قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بقمة الخليج . بحث في كتاب (القانون الدولي وأزمة الخليج) ، دار الحكمة للطباعة والنشر بغداد ، ١٩٩٢ ، ص ١٣.
١٤)مصطفى عبد القادر النجار, التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي , مطبعة جامعة البصرة، البصرة، ١٩٧٥ .

الجرائد والمجلات

١)أحمد سعيد نوفل , أرضية الصراع العربي في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي ع(١٥٠), مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١.
٢)غسان ألعزي , مستقبل العراق كمحدد لمستقبل المنطقة , مجلة شؤون الأوسط , ع(١٠٥) , مركز الدراسات الإستراتيجية , صيف ٢٠٠٨ .
٣)غسان ألعزي , سقوط النظرية الأمنية التقليدية , مجلة شؤون الأوسط ع (١٠٥) مركز دراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق , شتاء ٢٠٠٢ .
٤)بطرس بطرس غالي ,الدبلوماسية العربية في مواجهة المنازعات الإقليمية , مجلة السياسة الدولية، ع(٣٢)، مؤسسة الاهرام للنشر، القاهرة، نيسان، ١٩٧٣ .
٥)رسالة وزير خارجية العراق إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية, جريدة الثورة العراقية , ع(٧٣٥٢), ١٩/١٩٩٠ .
٦)الحياة , بيروت , ٤/٨/١٩٩٠ .
٧)السفير , بيروت , ٧/٨/١٩٩٠ .
٨)النهار, بيروت , ١٠/٨/١٩٩٠ .
٩)السفير , بيروت , ٢٤/٩/١٩٩٠ .
١٠)صلاح العقاد , نزاع الحدود بين العراق والكويت , مجلة السياسة الدولية، ع(٣٣)، مؤسسة الاهرام للنشر، القاهرة، تموز ١٩٧٣.

الوثائق الرسمية

١)الفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن (٦٤٠/١٩٩٠) ، ٢ أب ١٩٩٠ ، وثيقة مجلس الأمن رقم ٢August-٦٦٠/S/RES (١٩٩٠) .
٢)الفقرة الثالثة من قرار مجلس الأمن ٦٦٠ / ١٩٩٠ ، ٢ أب ١٩٩٠ ، وثيقة مجلس الأمن رقم ٢-٦٦٠/S/RES August (١٩٩٠).
٣)وثيقة مجلس الأمن رقم ٢٢٤٥٧/S .
٤)وثيقة مجلس الأمن رقم ٢٢٤٣٢/٥ .
٥)قرار مجلس الأمن ٦٠٧/ (١٩٩١) ، ٣ نيسان ١٩٩١ وثيقة مجلس الأمن رقم

(١٩٩١) ٦٨٧,٣April/S/RES .
٦)الفقرة الثالثة من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ /(١٩٩١) ٣ نيسان ١٩٩١ وثيقة مجلس الأمن رقم (١٩٩١) /.٦٨٧,٣April/S/RES .

الرسائل والاطاريح

١)ضاري رشيد الياسين، مدى شرعية قرارات مجلس الأمن هذا العراق (بحث) غير منشور الكلية القانون ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥.
٢)فايز علي مطر , جامعة الدول العربية وتسوية النزاع الحدودي الكويتي – العراقي , رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية – قسم العلاقات الدولية الإدارية الدبلوماسية , الجامعة الإسلامية في لبنان , ٢٠٠٧ .
٣)فلاح عبد الحسن عبد أيوب , العراق بين الحصار والاحتلال وفقاً لإحكام القانون الدولي , رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية الحقوق- قسم الدراسات العليا , الجامعة الإسلامية في لبنان,٢٠١٠.

المصادر الأجنبية

1)Boggs, S.W,International Boundaries, New York, 1966,.

Sources

Arabic Books

1-Abi Jamal al-Din, The Gulf Crisis: Its Historical Roots and Current Realities, Dar al-Huda for Printing and Publishing, Ain Blila, Algeria, 1990.
2-Butr Boutros on the United Nations and the Iraq-Kuwait Conflict 1990-1996, The Blue Dog Series, Volume 9 - United Nations, New York - 1996.
3-Hassan al-Jalabi, The Principles of the United Nations and Its Organizational Characteristics, Institute of Arab Research and Studies, Baghdad, 1970.
4-Reda Hilal, The Struggle over Kuwait... The Issue of Security and Wealth, 1st ed., Sina Publishing, Cairo, 1991.
5-Salem Mashkoor, Border Disputes in the Gulf... The Dilemma of Sovereignty and Legitimacy, Center for Strategic Studies, Research and Documentation, 1st ed., Beirut, 1993.
6-Omar Ezz El-Regal, The League of Arab States and Arab Border Disputes, International Politics Magazine, No. (111), Al-Ahram Publishing and Distribution House, Cairo, 1993.
7-Ghassan Salameh and others, Nation, State and Integration in the Arab Homeland, Vol. 1, 1st ed., Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1989.
8-Documentation Department, Dar Al-Nidal, The Gulf War (Documents and Facts), 1st ed., Dar Al-Nidal, Beirut, 1991.
9-Muhammad Ibrahim Hassan, Political Geography, Alexandria Book Center, Alexandria, 1999.
10-Muhammad Hassanein Heikal, The

Gulf War: Illusions of Power and Victory, 1st ed., Al-Ahram Foundation for Translation and Publishing, Cairo, 1992.

11-Muhammad Sami Abd al-Majid, Principles of Public International Law, Vol. 1, The International Community, University House for Printing and Publishing, Alexandria, 1986.

12-Muhammad Abd al-Ghani al-Saudi, Geography and International Problems, Dar al-Nahda al-Arabiyya, Beirut, 1971.

13-Muhammad Abd Allah al-Duri, UN Security Council Resolutions Relating to the Gulf Summit. A study in the book (International Law and the Gulf Crisis), Dar Al-Hikma for Printing and Publishing, Baghdad, 1992, p. 13.

14-Mustafa Abdul Qadir Al-Najjar, The Political History of Iraq's International Relations with the Arabian Gulf, Basra University Press, Basra, 1975.